جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا – النجف الاشرف
العلوم السياسية، النظم السياسية

إشكالية غياب المعارضة البرلمانية وأثرها في أداء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

رسالة تقدم بها الطالب

علي مهدي كاظم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – النظم السياسية

بأشراف

أ.د. ماجد محي ال غزاي الفتلاوي

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

Π

أُأْهم□يجيخيـ□□□□□□□□□□ّ□

المجادلة: الآية : 11

الإهـــداء

- **إلى الذي أزاح الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم فرحل قبل أن يحصد ثمار غرسه..... والدي (رحمه الله)**

- **وإلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .. امي الحنونة.**
- **إلى سندي وأملي في الحياة .... إخوتي وأخواتي ...**
- **الى من رافقتني في مشواري ولم تبخل عني أية مساعده... زوجتي العزيزة.**
- **إلى من يسكن قلبي أولادي وفلذة كبدي، احمد، حسين، زينب ... حماكم الله ورعاكم.**
- **الى من قدم لي يد العون ورسم لي دربي واخذ بيدي وشجعني على اكمال دراستي الاستاذ المساعد الدكتور (حسن فضالة التميمي)**
- **الى زملائي وزميلاتي ... الإخوة والأخوات تقديرا واعتزازاً .. اعترافاً بالجميل وبالخصوص(ابو القاسم رحيم الدراجي).**
- **إلى اللذين تخصَبت أرض الرافدين بدمائهم .... شهدائنا الابرار.**

اهدي هذا الجهد .

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والسلام على خير الانام وسيد المرسلين محمد بن عبدالله وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وعلى صحبه المنتجبين ومن تبع خطاه وآمن برسالته الى يوم الدين.

أتقّدم بخالص شكري إلى أستاذي الفاضل (أ. د ماجد محي الفتلاوي) لتفضله بقبول الإشراف على جهدي المتواضع هذا، ولما بذله من جهود صادقة وحثيثة للخروج بهذه الثمرة الطيبة، كما لا أنسى الجهود القيّمة الذي بذلها الأستاذ الفاضل (أ.د. زيد عدنان العكيلي) عميد معهد العلمين للدراسات العليا على كرم معاملتة لنا وتيسيره أمورنا ، وأيضاً شكري وإمتناني الى رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين (أ.د. محمد ياس الغريري) لما قدّمه من تسهيلات ومساعدة للطلبة .

والشكر موصول إلى الست الفاضلة (إيمان كريم حمود) التي قدّمت لي المساعدة والعون ولا سيما في ترجمة المصادر الأجنبية .

شكر وعرفان إلى موظفي مكتب المساعد الاداري الجامعة العراقية، كما لا أنسى أن أقّدم شكري واعتزازي لزملاء الدراسة (علي جابر، فؤاد سعدون شياع، قيس كامل) لما قدموه من تسهيلات لاتمام هذه الدراسة.

وأخيراً أشكر زملائي وزميلاتي الذين كانوا نعم السند والعون، وأشكر كل من أسهم في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، وأعتذر عن ذكر الأسماء مع الاعتزاز بهم، جزاهم الله عني خير جزاء ووفقنا جميعاً لما يحب ويرضى.

الباحث

المستخلص

على الرغم من أهمية ودور المعارضة البرلمانية في الأنظمة البرلمانية، الا انه لا يزال يكتنفها بعض الغموض في النظام السياسي العراقي، مما دعى الكتاب والباحثين الى تسليط الضوء على بعض جوانبها، حتى جاء دور هذه الرسالة الموسومة بـ (اشكالية غياب المعارضة البرلمانية واثرها في اداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005) ، لتكون شاملة ان شاء الله لتتناول دراسة المعارضة البرلمانية من اغلب جوانبها، حيث انها على مستوى التعريف فتم تناول ماهية وحقيقة المعارضة، وما ذا يعني مفهوم المعارضة في اصطلاح، وعلماء العلوم السياسية اضافة الى اصلها اللغوي، والجوانب الاخرى التي تم تسليط الضوء عليها بشكل واضح، كتاريخ المعارضة البرلمانية في الحكومات المتعاقبة من العهد الملكي الى وقتنا الحاضر مثلاً ، ومن ثم وسائل التأثير التي يمكن للمعارضة استخدامها، اضافة الى دراسة اسباب غياب المعارضة البرلمانية في العراق بعد عام 2005 ، والتي اثرت بشكل واضح وكبير على اداء الحكومة (المتقومة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية)، والنتائج السلبية التي خلفتها الديمقراطية التوافقية والتي تعني اشتراك جميع الكيانات السياسية بالسلطتين، مما افضى الى نوع من المجاملات والتستر على حالات الفساد، الامر الذي جعل الشارع العراقي يفقد الثقة بكل الطبقة السياسة المشاركة في الحكومة ، والمشكلة الاساسية التي اعترت النظام السياسي العراقي في ظل غياب المعارضة، حيث تجد ذلك واضحا في ضعف الاداء الحكومي سواء من جهة السلطة التشريعية كتشريع القوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، ام على مستوى السلطة التنفيذية نفسها والمتمثل بضعف ادائها على جميع المستويات كالمستوى الامني والاقتصادي والخدمي وحتى الخارجي، وذلك بسبب تقاسم المناصب على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية والهوية بديلاً عن الخبرة والكفاءة والنزاهة، حيث اسهمت هذه المعايير بشكل صريح في سيطرة كل حزب وجهة على الوزارة والدائرة التي يديرها هذا كله في ظل غياب المعارضة الحقيقية التي تعمل على مراقبة عمل الحكومة (السلطتين التشريعية والتنفيذية) وتشير الى مكامن الخلل وتقوم عمل الحكومة وغيرها من الادوار الاساسية التي تقوم بها المعارضة في كل الانظمة البرلمانية .

المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
.1	المقدمة	3-1
.2	**المبحث التمهيدي: ماهية المعارضة البرلمانية**	17-4
.3	**المطلب الاول : مفهوم المعارضة البرلمانية واهميتها**	10-5
.4	**المطلب الثاني : خصائص المعارضة البرلمانية وأهدافها واليات عملها**	17-11
.5	الفصل الأول: العوامل المؤثرة في المعارضة البرلمانية في العراق	
.6	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن تطور المعارضة البرلمانية في ظل الحكم الملكي	34-19
.7	**المطلب الأول: نشأة وتطور المعارضة البرلمانية في ظل الحكم الملكي**	26-19
.8	الفرع الأول: طبيعة البناء الدستوري والقانوني واثره في دور المعارضة البرلمانية من عام 1921 حتى عام 1958 .	22-19
.9	الفرع الثاني: الواقع السياسي ومدى فاعلية المعارضة البرلمانية	26-22
.10	**المطلب الثاني: المعارضة السياسية في ظل الحكم الجمهوري**	21-27
	الفرع الاول: طبيعة البناء الدستوري والقانوني للنظام الجمهوري واثره في المعارضة السياسية للفترة (1958-1968)	31-27
.11	الفرع الثاني: إشكالية المعارضة السياسية بين فاعلية الدور والتأثير للفترة (1968 -2003)	34-31
.12	المبحث الثاني: وسائل تأثير المعارضة البرلمانية	50-35
.13	**المطلب الأول: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني**	44-35
.14	الفرع الأول: الأحزاب السياسية	41-35
.15	الفرع الثاني: المجتمع المدني	44-42
.16	**المطلب الثاني: وسائل الاعلام والراي العام**	50-44

.17	الفرع الأول: وسائل الاعلام	47-44
.18	الفرع الثاني: الراي العام	50-47
.19	المبحث الثالث: طبيعة التحول الديمقراطي	62 -51
.20	**المطلب الاول: القوى المؤثرة في التحول الديمقراطي**	56 -51
.21	الفرع الأول :- القوى الخارجية	54-52
.22	الفرع الثاني :- القوى السياسية الداخلية	56-54
.23	**المطلب الثاني: اليات التحول الديمقراطي بعد 2005**	62-56
.24	الفرع الأول: الدستور العراقي عام 2005	59-56
.25	الفرع الثاني :- الانتخابات	62-59
.26	الفصل الثاني: اسباب غياب المعارضة البرلمانية في العراق بعد 2005	
.27	المبحث الأول: إشكالية الديمقراطية التوافقية	76-64
.28	**المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التوافقية وأسباب الاخذ بها في العراق**	72-64
.29	الفرع الاول: مفهوم الديمقراطية التوافقية	66-64
.30	الفرع الثاني: أسباب الاخذ بالديمقراطية التوافقية في العراق	72-67
.31	**المطلب الثاني: تداعيات تطبيق الديمقراطية التوافقية على عمل المعارضة البرلمانية**	76-72
.32	المبحث الثاني: طبيعة الوعي والثقافة السياسية وتصاعد العنف	92-77
.33	**المطلب الأول: طبيعة الوعي السياسي واثره في عمل المعارضة البرلمانية**	82-77
.34	**المطلب الثاني: الثقافة السياسية واثرها في عمل المعارضة البرلمانية**	88-83

.35	**المطلب الثالث: العنف وانعكاساته على عمل المعارضة**	92-88
.36	المبحث الثالث: اشكالية النظام الحزبي والانتخابي	88-93
.37	المطلب الأول: النظام الحزبي	98-93
.38	المطلب الثاني: النظام الانتخابي	108-98
.39	الفصل الثالث: اداء النظام السياسي في ظل غياب المعارضة البرلمانية	
.40	المبحث الأول: ضعف الاداء الحكومي	122-110
.41	**المطلب الأول: ضعف الاداء الحكومي السياسي والأمني**	115-110
.42	**المطلب الثاني: ضعف الاداء الاقتصادي**	119-115
.43	**المطلب الثالث: ضعف الاداء الخدمي**	122-119
.44	المبحث الثاني: ضعف الاداء البرلماني	119-123
.45	**المطلب الأول: ضعف الاداء التشريعي**	129-123
.46	**المطلب الثاني: ضعف الاداء الرقابي**	135-129
.47	المبحث الثالث: تصاعد مؤشرات الفساد	112-136
.48	**المطلب الاول: أسباب تصاعد مؤشرات الفساد**	144-136
.49	**المطلب الثاني: اثر غياب المعارضة في تصاعد مؤشرات الفساد**	150-144
.50	الخاتمة	153-151
.51	المصادر	183-154
.52	الملخص باللغة الانكليزية	A

المقدّمة

المعارضة هي مفهوم يحمل ما بين جوانبه العديد من المعاني، إلا أن أوضح تلك المعاني هو عندما تكون في المجال السياسي، وكثيراً ما تقترن بالمعارضة البرلمانية أو " بالمعارضة السياسية " وهي بهذا المعنى تعد الركيزة الاساس في الدول ذات النظام البرلماني عندما تكون هناك مجموعة سياسية أو حزب من الأحزاب أو القوى السياسية، تختلف مع الحكومة في البرامج والأهداف والأساليب، تأخذ على عاتقها تقويم عمل الحكومة بما كفل الدستور لها من حق الاستجواب والمراقبة وغيرها، بحيث تكون حكومة ظل فيما لها من الدور الايجابي الذي ينعكس على واقع النظام الديمقراطي ودفع عجلة التقدم للأمام هذا في المعارضة الحقيقية، التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، أما في العراق بعد سقوط النظام البائد أو قل بعد اجراء اول انتخابات للجمعية الوطنية المؤقتة في 30 \كانون الثاني 2005 فالموضوع مختلف تماماً، فلا نلاحظ أثر للمعارضة البرلمانية الحقيقية، بل الملاحظ أنّ الجميع يحكم والجميع يعارض، وهي ظاهرة مثيرة للاستغراب، وتكاد تكون فريدة فبعض الأحزاب والقوى السياسية تجدها مشاركة في الحكومة وفي ذات الوقت عينه في مجلس النواب، وهذا يؤدي إلى تقاسم المناصب على أساس الطائفية والعرقية والهوية، لا على أساس الكفاءة والخبرة وهذا ما تم فعلاً في ظل غياب المعارضة الحقيقية، في تجربة النظام العراقي إذ أصبحت بعض الكتل السياسية التي رفعت شعار المعارضة تعرقل عمل الحكومة لأغراض ومصالح ضيقة مستغلة مشاركتها في الحكومة للسيطرة على الوزارات، التي يديرونها فليس الأمر بهذه السهولة، أن تفرط الكتل المعارضة بكل هذه الامتيازات السياسية والاقتصادية، التي جنتها بعد سقوط النظام، وهذا الذي يفسر تمسك الكتل السياسية بأن تكون جزءاً من الحكومة .

أولاً – أهمية الدراسة :

تعدّ المعارضة البرلمانية عنصراً فاعلاً وحيوياً في أي نظام سياسي ديمقراطي، ودليل حي على نضجه وتأكيد مصداقيته وشرعية وجوده ، بوصفها كياناً متطوراً ومستمراً ووجودها يعني بالضرورة توفير عنصر الرقابة على الأداء الرسمي والغير الرسمي لمؤسسات الدولة وهو ما يحقق نجاح في عملية التحول نحو الديمقراطية المنشودة بعد عام 2005 في العراق.

ثانياً – إشكالية الدراسة :

تبعاً لأهمية الدراسة اعلاه تنطلق اشكالية الدراسة من أن لغياب المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي، أدى إلى عرقلة عمل النظام السياسي في العراق بعد أول انتخابات عام 2005 فضلاً عن توليدها لازمات أثّرت على الاستقرار السياسي وترهل في عملية اداء النظام السياسي بكل مؤسساته ، لذلك تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الاتية :

1- ماهية المعارضة البرلمانية

2- ما العوامل المؤثرة في المعارضة البرلمانية في العراق بعد عام 2005؟ وما محدداتها ؟

3- ما مديات الفاعلية والتأثير في تقييم المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 ؟

4- ماهي انعكاسات ومخرجات غياب المعارضة البرلمانية على النظام الساسي بعد عام 2005.

ثالثاً – فرضية الدراسة :

عانت تطبيقات المعارضة البرلمانية في العراق بعد عام 2005 من مشاكل عديدة أهمها ضعف الدور الرقابي، بسبب ضعف المعارضة البرلمانية، وتبدد مستويات تأثيرها في ظل التعددية والمحاصصة والمناخ السياسي الملتهب والثقافة السياسية السائدة ، فكان من الصعب أن يكون هناك معارضة برلمانية قوية وبسبب ضعف قدرة النظام السياسي على التحول من السياسة القائمة على الهوية الفرعية إلى السياسة القائمة على الهوية الوطنية.

رابعاً – مناهج الدراسة :

المنهج الوصفي: وصف المؤسسات والمعارضة.

المنهج البنائي الوظيفي: وظائف والية عمل المعارضة والمؤسسات والتفاعل بينتها.

منهج التحليل النظمي : مدخلات ومخرجات بين النظام السياسي والمعارضة.

هيكلية الدراسة:

على اثر الفرضية التي تبناها الباحث لهذه الدراسة ، تم تحديد هيكل البحث في ثلاثة فصول إضافةً إلى المبحث التمهيدي فالمبحث التمهيدي جاء بعنوان ماهية المعارضة البرلمانية وقد قسمه الباحث إلى مبحثين ، تطرقنا في المبحث الاول إلى مفهوم المعارضة البرلمانية واهميتها ، اما في المبحث الثاني تناولنا خصائص المعارضة البرلمانية وأهدافها واليات عملها . تضمن الفصل الاول لدراسة العوامل المؤثرة في المعارضة البرلمانية في العراق وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، خصص الاول للبحث عن نشأة وتطور المعارضة البرلمانية في العراق قبل عام 2003 ، تحدث المبحث الثاني عن وسائل تأثير المعارضة البرلمانية ، وتم البحث في المبحث الثالث عن طبيعة التحول الديمقراطي .

وفي الفصل الثاني فقد تم البحث فيه عن اسباب غياب المعارضة البرلمانية في العراق بعد 2005 وقد قسم إلى ثلاثة مباحث ركز المبحث الاول على إشكالية الديمقراطية التوافقية في حين بحثنا في المبحث الثاني طبيعة الوعي والثقافة السياسية وتصاعد العنف وخصص المبحث الثالث عن إشكالية النظام الحزبي والانتخابي .

الفصل الثالث فيه سلطنا الضوء على اداء النظام السياسي في ظل غياب المعارضة البرلمانية من خلال ثلاثة مباحث ركز المبحث الاول على ضعف الاداء الحكومي ، اما المبحث الثاني تناول ضعف الاداء البرلماني ، واختتم المبحث الثالث تصاعد مؤشرات الفساد .

وتكللت الرسالة بخاتمة تضمنت معرفة ما توصلت له رسالتنا من نتائج ما تضمنت به من توصيات .